IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية والاقتصادية - 2-3 يوليو/تموز 2024

المنهجية الحديثة للتخطيط كوسيلة لتمكين الإدارة المحلية في تحقيق التنمية

أنيس زيارة محيي [1]

انتساب الباحث
[1] مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق، بغداد، 10011

[1] alfahad.80@mail.ru

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: أيلول 2024

المستخلص

يعد النمو السريع للمدن أحد أهم تحديات القرن الحادي والعشرين. على مدى القرن الماضي أصبح عالمنا سريعًا في الغالب حضريًا، إذ تمثل المدن خلاصة المشاكل المجتمعية المتنوعة والأكثر إلحاحًا مثل البطالة وتغير المناخ والتدهور البيئي لكن المدن لديها أيضًا مفتاح يمكن أن يفتح الطريق أمام المدينة تطوير القطاعات المختلفة فهي توفر فرصًا حقيقية لتسخير الإمكانات الاقتصادية الهائلة ولزيادة الكفاءة وخلق بيئة مستدامة، يظهر التاريخ أن التحضر يعزز التنمية من الواضح أيضًا أن التحضر هو مصدر وليس مجرد منتج ثانوي للتنمية وتبين القارات الأقل تحضرًا إفريقيا وآسيا أعلى معدلات التحضر في العالم. وبالتالي، يمكن إستخدام التحضر كمعزز قوي لتغيير ظروف المعيشة والبيئة.

تشمل التحديات الأخرى التي تواجه المدن والبلدات المتنامية ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، ونمو وهيمنة القطاع غير الرسمي، ونقص الخدمات الأساسية في المدن لا سيما إمدادات المياه والصرف الصحي وإمدادات الطاقة والتوسع غير المخطط له على طول محيط المدن والصراعات الإجتماعية والسياسية على موارد الأرض، والتعرض الشديد للكوارث الطبيعية وأنظمة النقل المتخلفة.

إذا أردنا أن تؤدي المدن دورها كمحركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب معالجة هذه المشاكل من خلال إنتهاج فعالية متطورة في حل التحديات والظروف المذكورة انفا سنحاول رسم ملامحها في هذه الورقة البحثية إن وفقنا لذلك.

سوف نحاول في هذه الورقة البحثية تطبيق أساليب التخطيط الإستراتيجي في إدارة المدن الحديثة، والوقوف على أهمية تطوير وإعتماد الوثائق الإستراتيجية على جميع مستويات الحكومة، وتستكشف أيضًا المشكلات التي تعيق إدخال التخطيط الاستراتيجي في الممارسة البلدية.

الكلمات المفتاحية : الحكم المحلي ، التخطيط الاستراتيجي ، سياسات التنمية

Modern Methodology of Planning as a Means to Enable Local Administration to Achieve Development

Anees Zyara Muhei [1]

Affiliation of Author
[1] Center for Urban and Regional Planning, Baghdad University, Iraq, Bahgdad, 10011

[1] alfahad.80@mail.ru

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Sept. 2024

Abstract

The rapid growth of cities is one of the most important challenges of the twenty-first century. Over the past century, our world has rapidly become mostly urban, with cities representing the epitome of diverse and most pressing societal problems such as unemployment, climate change and environmental degradation. Efficiency and Creating a Sustainable Environment History shows that urbanization promotes development It is also clear that urbanization is a source rather than just a by-product of development and the least urbanized continents Africa and Asia show the highest rates of urbanization in the world. Thus, urbanization can be used as a powerful enhancer of changing living conditions and the environment.

Other challenges facing the growing cities and towns include the high proportion of the population living in slums, the growth and dominance of the informal sector, the lack of basic services in cities especially water supply, sanitation and energy supply, unplanned expansion along the periphery of cities and social and political conflicts over land resources High exposure to natural disasters and underdeveloped transportation systems.

In this research paper, we will try to apply strategic planning methods in the management of modern cities, and identify the importance of developing and approving strategic documents at all levels of government, and also explore the problems that hinder the introduction of strategic planning in municipal practice.

Keywords: Local Governance, Strategic Planning, Political Modernization

المقدمة:

يمثل إغتنام فرص التحضر من أجل التنمية البشرية المستدامة تحديًا رئيسيًا في العديد من البلدان التي تسعى كل الفعاليات المحلية والوطنية فضلاً عن الدولية. لسوء الحظ ، لم يتم بعد تطوير استراتيجيات التخطيط والتصميم الحضري في العديد من البلدان النامية. حتى في حالة وجود التخطيط الحضري ، فإنه غالبًا ما يكون غير كافٍ لمواجهة التحديات العديدة التي يجلبها النمو الحضري السريع. والدليل على ذلك هو سياسات المدينة غير الفعالة وغير المستدامة، والتقسيم العشوائي المفرط للمناطق، وعدم قدرة الانظمة والقوانين الإنضباطية التنفيذية للوقوف بوجهها، الزحف العمراني في الضواحي ، ضعف الاتصال بسبب عدم كفاية تخصيص الأراضي للشوارع وأنظمة النقل ، وعدم كفاية الاهتمام بتصميم المدينة ذات الكثافة المثلى. يحد ضعف التخطيط أو نقصه من الإمكانات الاقتصادية ويؤثر على صحة سكان المدن وفرصهم ورفاههم.

يمكن أن يكون التخطيط الحضري المناسب للإقتصادات النامية بسيطًا، ومجديًا، ومرنًا ومستجيبًا للاحتياجات المحلية المتغيرة شريطة أن تتمتع حكومات المدن بالقدرة الكافية لمساعدة السكان على التوصل إلى اتفاق بشأن مسارات التنمية المستقبلية، وبناء الثقة الاجتماعية، وحل تضارب المصالح عند ظهورها ، بما في ذلك النزاعات على الأراضي وتخطيط إستعمالات الارض وفقاً لخطط ممنهجة بأسلوب إداري عالي الدقة.

مع القدرة الكافية والتخطيط الحضري المناسب، يمكن للبلدان الاستفادة من فرص التنمية التي يجلبها التحضر. يمكن للمدن تحقيق وفورات كبيرة وزيادة الإنتاجية وتعزيز تبادل الأفكار وتعزيز الابتكار.

الرغبة في تطوير أسلوب ومنهج العمل البلدي يمثل اللبنة الاساسية لسد الفجوة بين الأبعاد الفنية والسياسية للتخطيط الحضري ولمساعدة قادة المدن على التواصل مع إدارات التخطيط وتحديد المهام الواجب عليهم القيام بها ليقوموا بها. في كثير من الأحيان، يتم فصل التخطيط عن الحقائق والاحتياجات اليومية للمواطنين لذا فأن وجود لوائح عملية بالإضافة إلى نظرة على كيفية نجاح القادة في المستويات التخطيطية كافة وتسخير الإمكانات ومعرفة آليات الفعل المتوافرة لدى والقطاع الخاص تعد غاية في الأهمية لتلبية الاحتياجات الملحة للتنمية الحضرية.

هناك حاجة إلى نهج جديد للتخطيط الحضري يشارك فيه القادة المحليون بشكل كامل في تشكيل النمو المستقبلي لمدنهم يقترح أيضًا اتجاهات للمبادرات ذات الصلة من أجل التنمية الحضرية المستدامة ورفع وعي المواطنين بمستقبل حضري أفضل منسجماً مع ما أطلق علية في اوساط الأمم المتحدة حركة "أنا أغير المدينة" كجزء من الحملة الحضرية العالمية.

من المؤكد أن هذا المنشور سيأخذ موقعًا استراتيجيًا ، وتمكين المجتمعات وشركائها وقادتها في جميع أنحاء العالم.

لماذا التخطيط الحضري ضروري؟

وفقًا لتوقعات النمو السكاني الحضري في العالم ، بين عامي 2020 و 2050 لإستيعاب النمو سوف تواجه الحكومات المحلية مزيداً من الضغوط من أجل مضاعفة المناطق الحضرية المناطق في البلدان النامية وأن الزيادة ستكون بنسبة 326 ٪ في الدول النامية. هذا يعادل شهرياً بناء مدينة بحجم لندن الكبرى على مدى الأربعين سنة القادمة. للحكومات المحلية سوف تضطر إلى إدارة هذا النمو والتعامل معه بجدية وهذا بالتأكيد سيطلب مزيداً من الموارد المالية تأثيرها على المالية البلدية كما سيتعين معالجة القضايا الناشئة في هذا الصدد عدم المساواة الاجتماعية ، وضع خطط لاحتواء عمليات التدهور البيئي، وكذلك لمكافحة عواقب تغير المناخ.

حقيقة أن النمو السكاني سيحدث بشكل رئيسي في الوسط المدن ذات الموارد البشرية المنخفضة والميزانيات المحدودة ، ولا يملك قادة المدينة سوى القليل من الوقت لوضع استراتيجيات طويلة الأجل ، يتطلب تنفيذها تنفيذها وقتًا أطول من فترة ولاية الرئيس المنتخب أو المعين. أقسام المدينة غالبًا لا تمتلك الوسائل اللازمة لدعم المبادرات طويلة الأجل والتحديات المعقدة التي تتطلب نهجًا متعدد القطاعات. على الرغم من عدم وجود صيغ عالمية للنجاح السريع ، لكن هناك مجموعة من الأساليب التي أثبتت جدواها والتي يمكن أن تساعد القادة المحليين على مواجهة تحديات المستقبل من خلال تخطيط مدنهم.

التخطيط الحضري هو وسيلة مهمة يمكن لقادة المدن من خلالها تحقيق هدف التنمية المستدامة. يسمح لهم بصياغة مهام متوسطة وطويلة الأجل، مع مراعاة الرؤية الجماعية والاستخدام الرشيد للموارد ولعل المؤشرات الاخيرة لدعم التخطيط هو الاستفادة من الميزانيات المحلية من خلال قرارات استثمارية ذكية في البنية التحتية والخدمات وربط إحتياجات التنمية مع الحاجة إلى حماية البيئة. كما يوزع التنمية الاقتصادية في منطقة معينة لتحقيق أهداف

اجتماعية ويخلق أساسًا للتعاون بين السلطات المحلية والقطاع الخاص وعامة الجمهور[1] .

في كثير من الأحيان، يعتقد القادة المحليون أن التخطيط الحضري هو ببساطة إنشاء صور لمدينتهم في المستقبل، دون فهم كيف يمكن أن تصبح هذه العملية والقرارات ذات الصلة وثيقة في التغيير الحضري.

في هذا الصدد ، تعتبر عمليات التخطيط الاستراتيجي ذات أهمية خاصة في هياكل الحكم المحلي لاحظ **الشكل (1)**، حيث أن هذا المستوى من السلطة العامة له أهمية كبيرة للبحث عن نماذج جديدة للإدارة الاجتماعية، وبناء واقع حضري جديدة حيث ينقلب هرم التكوين وتلبية الاحتياجات بشكل أساسي: ليست الدولة هي التي تحدد ماذا وإلى أي مدى يحتاج المجتمع المحلي ولكن السكان أنفسهم يرسلون دوافع مطالب إلى السلطات المحلية، وهي بدورها من تقوم بإيصاله إلى المراجع العليا في الدولة.

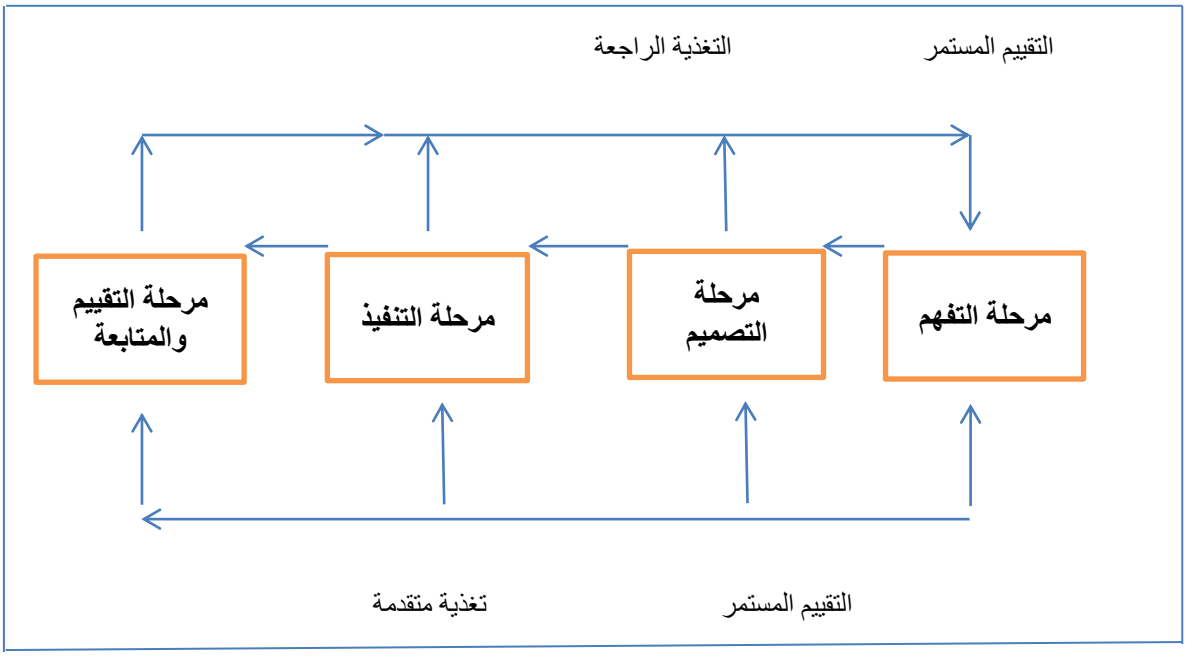

شكل (1) يمثل مراحل التخطيط بشكلها الخطي البسيط

المصدر: عمل الباحث

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد في الوقت الحاضر طرق إدارة مختلفة مستخدمة في نظام الحكم المحلي الأكثر شيوعًا هي الأنواع المختلفة للتخطيط: الاستراتيجي، الميزانية، والسوق الاقتصادي-الاجتماعي المتكامل، من دون ذلك، تصبح عملية التخطيط والمنهجية المستخدمة تخطيط تطوير البلدية فوضويًا وتتحول الإدارة إلى استجابة للتغيرات في العوامل الخارجية والداخلية.

مبررات إدخال نظام التخطيط الإستراتيجي على المستوى البلدي (تعزيز عمل البلديات)

يمكن حصر جملة من المبررات التي دعت الى إنتهاج التخطيط الإستراتيجي كأسلوب حداثوي في أنظمة العمل البلدي **بما يأتي** :[2]

1- التخطيط الاستراتيجي - عنصر معترف به في الممارسة العالمية في نظام الإدارة والتنظيم الحضريين ، مما يسمح بتهيئة الظروف للتنمية طويلة الأجل.
2- يساعد هذا النهج في اتخاذ القرارات الحالية مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية بما في ذلك تكييف المدينة مع متطلبات اقتصاد السوق والسوق التنافسي الدولي المفتوح.
3- التخطيط الاستراتيجي هو أنسب أداة قادرة على توحيد جهود الإدارة والمجتمع في حل مشاكل تحويل العمالة والتكنولوجيا والفضاء الحضري.
4- تساعد عملية التخطيط الاستراتيجي على تقوية العلاقة بين الإدارة والجمهور وتحسين صورة المدينة وخلق مجال عمل موحد لجميع القوى الفاعلة في المدينة.

إن لإستخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي في تعليم الحديث للقادة المحليون عدد من المزايا الواضحة **وهذه في رأينا تشمل:**

1- تركيز وتعبئة الموارد المادية وغير المادية الى تنمية المدينة.
2- تنسيق مصالح جميع الطبقات الإجتماعية داخل المجتمع الحضري حيث أن إعتماد خطة التنمية الاستراتيجية للمدينة هو نوع من إتفاق جميع مجموعات المصالح ويوفر التوجيه ويعمل كأداة لتقييم الأنشطة المقترحة من قبل مختلف مواضيع السياسة البلدية التي تم تطويرها على أساس (الإستراتيجية الموضوعة) ستسمح إستراتيجيات التنمية الإقليمية والبلدية بسياسة دولة أكثر منهجية وإستهدافًا فيما يتعلق بموضوعات الحكم الذاتي المحلي.

إذا كانت إستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن في وقت سابق يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا عن بعضها البعض فهناك الآن منصة معينة لتطوير استراتيجيات موحدة ولكن مع الأخذ في الإعتبار السمات الفردية لكل وحدة إدارية إقليمية لذلك يمكننا أن نفترض أن نظام تنظيم الإدارة الحضرية لا بد أن يتم تحديثه بشكل كبير خاصة وأن البرامج التي تم تطويرها في وقت سابق في ظروف الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي غير المستقر كانت في كل مكان "مضادة للأزمة بطبيعتها" وكانت تهدف إلى حل المشاكل الحالية والمهام وتنفيذ التغييرات المؤسسية الآن يتم استبدال طبيعة البرامج بالتركيز على تنفيذ مشاريع محددة ذات أهمية استراتيجية لتنمية المدينة [3].

بُذلت جهود كبيرة في عدد من المدن لتحسين مستويات المعيشة وزيادة الرخاء وخلق مدن إنسانية متكافئة للجميع. هذه التحولات قد لا تحدث بشكلاً عفوي.

المدينة الناجحة لديها رؤية للمستقبل وتتبعها، وتطور بشكل منهجي إطار عمل لتنفيذها إنشاء مثل هذا الإطار لا يعني توجيه أو سيطرة مركزية، بل هي آلية لتحديد الإحتياجات المستقبلية وتنسيق الجهود وإيجاد طريق لتحقيق هدف يمكن للجميع الالتزام به.

إن توقع المستقبل يعني الاستعداد بشكل أفضل اليوم من خلال توقع المشاكل يمكن لقادة المدينة رؤية الفرص لحلها وكذلك إدارة المخاطرأن تكون في وضع ملائم مع وجود معلومات موثوقة حول الوضع الحالي تحت تصرفهم سيكونون قادرين على ربط الإجراءات قصيرة المدى بالرؤية توقعات - وجهات نظر. من ناحية أخرى ، قد تتخلف المدن التي لا تخطط بنشاط لمستقبلها.

يتم اختيار القادة المحليين أو تعيينهم لتحسين المدن نظرًا لضخامة التحديات التي تواجه المدن فمن الصعب تخيل أن التحسينات التي تشتد الحاجة إليها ستحدث دفعة واحدة في المدن الناجحة يعطي تنفيذ المشاريع ذات الأولوية المختارة بناءً على رؤية طويلة الأجل قوة دفع إضافية للتنمية يتيح لك التخطيط تحديد أهم المهام وتقييم الموارد المتاحة وكذلك تجنب المبادرات غير الضرورية أو المتباينة.

السكن والتوظيف والقدرة على تحمل التكاليف والأمن هي الاهتمامات الرئيسية لسكان المدن وترتبط ارتباطًا وثيقًا بشكل المدينة سياسة الكثافة الصحيحة يمكن أن يؤدي استخدام الأراضي والأماكن العامة وإنشاء البنية التحتية والخدمات إلى حل ناجح لمشكلة توفير نوعية حياة جيدة بتكلفة مقبولة تصميم هيكل مكاني يلبي احتياجات المواطنين هو وسيلة لخلق مدينة أفضل.

يتمثل أحد الاهتمامات الرئيسية للقادة المحليين في توفير عدد كبير من الوظائف تتنافس المدن مع بعضها البعض لجذب الاستثمار إليها تحفيز النشاط الاقتصادي. يسمح التخطيط بتنسيق الترتيب المكاني وتوزيع النشاط الاقتصادي ، ويحسن كفاءة الاستثمار العام وتحويل الأراضي الريفية إلى مناطق حضرية إذ لابد للخطط الموضوعة بشكل جماعي أن تضمن تعاونًا طويل الأمد كما يساعد المنظور المكاني الواسع للمدن تحقيق وفورات الحجم الكبير.

رسم إطار العمل إطار ودمج السياسات والعمل بصيغة القرارت التخطيطية.

يجب على قادة المدن الذين يرون التحضر كفرصة للتنمية إشراك أكبر عدد ممكن من الناس في التخطيط. يصبح المفهوم الذي تم تطويره بشكل جماعي خارطة طريق للسلطات المحلية للبقاء على اتصال مع السكان المحليين وتحفيزعمل وحداتهم وتعبئة الشركاء وإشراكهم في تنفيذ الخطة وضمان أكثر فعالية التفاعل بين جميع المشاركين في العملية.

لا توجد المدن ولدت من فراغ فالسكان الذين يعيشون فيها مرتبطون بالمكان من حولهم ولديهم موارد وفرص مشتركة معها يمكن لقادة المدينة الذين لديهم رؤية تتجاوز حدود البلدية وجاهزين للتخطيط المشترك إنشاء ميزة تنافسية من خلال التنسيق بين البلديات بالإضافة إلى كفاءة الفضاء سيسمح لهم ذلك بتحقيق وفورات الحجم مما سيؤثر بشكل إيجابي على عملية التفاوض.

إذ تضمن المدن الناجحة استمرارية الخطط من دورة سياسية إلى أخرى مع الإعتراف بأن خارطة الطريق المستدامة تضيف قيمة إلى الخطط.

موثوقية الإستثمار هو مسعى طويل الأجل مدفوع بإمكانية التنبؤ يقلل التخطيط المكاني من عدم اليقين ويساعد إتساقه في خلق فرص شفافة للمجتمع بأسره للمشاركة من خلال كونهم قوة فاعلة وليسوا سلبيين يمكن لقادة المدن أن يقودوا التغيير البناء توقع المشاكل وليس مجرد الرد عليها كل ذلك يساعد في الوصول إلى

جذر المشكلة ولا مفر من ان التطوير المكاني غير المخطط له غير فعال ويتطلب المزيد من الموارد التشغيلية ومن غير المرجح تعويض الثمن الباهظ الذي يجب دفعه مقابل التقاعس عن العمل أو إتخاذ إجراء خاطئ.

التواصل هو مفتاح المدن، ولكن يمكن تقويض القدرة على نقل مزايا المدينة للجمهور من خلال تصريحات متناقضة الدعم والتفاعل يعتمد بشكل مباشر على قدرة المحلية فعلى القادة إظهار تقدم كبير حتى لو كان تدريجيًا يتماشى مع الرؤية التي لديهم والرؤية الجماعية [4].

معايير إختيار النموذج الحضري

من المتوقع أن تشهد العقود الأربعة القادمة نمواً هائلاً في سكان الحضر لا سيما في البلدان النامية إذا اختار قادة المدن عدم اتخاذ قرارات بشأن التنمية الحضرية فستفقد مدينتهم فرصة فريدة للتطور المستدام سيكون للاستجابات الاستباقية تأثير إيجابي على رفاهية المدينة وقدرتها التنافسية على المدى الطويل القادة الذين ينفذون إعداد خطط النمو الحضري بشكل مسبق وعلى نطاق كاف لتهيئة الظروف اللازمة لهيكل مكاني مترابط يعكس خصائص المدينة وبالتالي يفيد السكان عامة ويقلل من تأثير العوامل الخارجية السلبية ومن دون شك ستساعد معالجة الأرض بحكمة من خلال سياسات الكثافة في تحقيق هذه الأهداف.

الأهداف المتوخاة من عملية تعشيق الرؤية الإستراتيجية بالهيكل المكاني:

1. قيادة عملية تطوير رؤية استراتيجية والمساهمة في تطويره.
2. إشراك جميع أصحاب المصلحة.
3. توفير معلومات عن الأصول المكانية. (البيئة ، الطبوغرافيا ، البنية التحتية ، إلخ) لتطوير رؤية استراتيجية.
4. توثيق الرؤية الاستراتيجية المفضلة لديك.
5. الاتفاق على الأهداف الاستراتيجية لكل عام.
6. تطوير رؤية حضرية وميزانية لترجمة الرؤية الاستراتيجية إلى عمل.
7. تخصيص الموارد اللازمة من الميزانية السنوية للحكومة المحلية.
8. التأكد من استعداد أصحاب المصلحة لتطوير خطط التنفيذ الخاصة بهم رؤية استراتيجية في الممارسة.
9. تعيين مؤشرات لقياس التقدم.
10. تحمل المسؤولية أمام الجمهور.

العمل بروح الفريق الواحد (رسم الرؤى)

تشكل الرؤية الإستراتيجية صورة المستقبل المفضل للمدينة تتأتى العديد من التحديات التي تواجه المدن جزئيًا من الإفتقار إلى التكامل في مجال التخطيط الاستراتيجي قبل اتخاذ القرارات بشأن قضايا مكانية محددة سيستفاد من التخطيط المكاني فقط إذا كان مرتبطًا برؤية استراتيجية للمستقبل كليًا وقانونيًا ودعم المجتمع [5].

ان تحقيق رؤية إستراتيجية ناجحة مدعومة بروح العمل كفريق واحد ولها بعد مكاني يعكس الخصائص الثقافية والمادية الفريدة للمدينة يحدد إتجاهات نشاط جميع الأطراف المعنية ويحفزهم عمل متسق ومنسق يضمن أيضًا تحرك الجميع نحو هدف مشترك.

منهج إتخاذ القرارات حول الهيكل المكاني الحضري الإنساني المستدام

التكثيف أو التوسع أو المضاعفة ثلاث سياسات ممكنة لمعالجة مشاكل النمو لمواجهة التحديات التي يفرضها النمو السكاني الحضري يمكن للمدن زيادة قدرتها الإستيعابية الحالية وتوسيع حدودها وتطوير نظامها المكاني من خلال إنشاء العديد من المدن التابعة الجديدة أو مزيج من هذه الأساليب الثلاث سيكون إختياراً أفضل في كل سياق معين وسيعتمد على توقعات النمو السكاني وتوافر الأراضي والخصائص الطبوغرافية والجوانب الثقافية وقدرة المدينة على تنفيذ المشاريع بما في ذلك توافر البيئة الجاذبة للإستثمار والموارد البشرية [6].

إن وجود استراتيجية تنمية طويلة المدى للبلدية هو عامل من عوامل الاستدامة والاستقرار والقدرة على التنبؤأصبح المستقبل أكثر وضوحا، والتوقعات أكثر واقعية بل ومضمونة مما له تأثير إيجابي على مناخ الاستثمار في المجتمع الحضري وعلى العلاقات بين السلطات والسكان. في هذا السياق يمكن أن يصبح التخطيط الإستراتيجي عاملاً مهماً في تكوين صورة إيجابية عن المدينة والسلطات المحلية.

رسم ملامح المنهجية الحديثة للتخطيط (محصلة التنمية)

يجب أن ندرك أن الإستراتيجية الأكثر شعبية التي عبرت عنها الحكومات المحلية حتى وقت قريب كانت تسمى "استراتيجية البقاء" كجزء من استراتيجية التنمية للكثير من البلدان، تركز الحكومات المحلية بشكل متزايد على تطوير استراتيجية التنمية تُعرّفها جميع المدن تقريبًا التي لديها استراتيجياتها الخاصة على أنها استراتيجيات إنمائية [7].

نتفق مع رأي الباحثين، الذين يعتقدون أنه من أجل إعداد استراتيجية التنمية من الضروري صياغة استراتيجية قائمة وتقييمها ويكون تقييم الإستراتيجية من وجهة نظر نوعية في النزاهة والاتساق الداخلي، وكذلك صحة وملاءمة الموقف الحقيقي تتجلى النتائج الكمية في الحالة الفعلية للوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلدية والتي تؤكدها بيانات التقارير الإحصائية وتعتمد فعالية الإستراتيجية على النشاط الاجتماعي للسكان، وتدفق الإستثمارات، بالإضافة إلى محتوى المكونات الوظيفية للإستراتيجية: عقلانية كل مكون من مكونات الاستراتيجية، وإجراءات الإدارة وكيانات الأعمال والمجتمع المحلي [8].

تعد استراتيجية التنمية للبلدية أهم عنصر يتم فيه تكوين الإستنتاجات النهائية حول أهداف التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للإقليم، وعوامل وآلية تحقيقها وكذلك أساليب إدارة هذا التطور وفي الوقت نفسه، يجب أن نتذكر أن المفهوم يجب أن يعتمد على تطوير استراتيجيات بديلة وتقييمها، وتحديد المجالات ذات الأولوية لتطوير البلدية، وتحليل موارد التنمية، وكذلك المزايا التنافسية لـ البلدية.

يبقى أن نقول أن للبلدية الحق في إتباع نهجها الخاص في الإدارة الاستراتيجية، بما في ذلك تعريف شكل الاستراتيجية كوثيقة ومحتواها ومع ذلك، يجب الحفاظ على النهج العامة لمحتوى مثل هذه الوثيقة الهامة، وإلا لا يمكن للمرء أن يتوقع حيوية من الاستراتيجية للقيام بذلك، يجب أن يعتمد تعريف محتوى الاستراتيجية كوثيقة على أساليب التحليل التاريخي والبنيوي الوظيفي والذي يسمح لها بتحديد أنماط التطوير الحضري، ويسمح لها بإنشاء مستند قائم على أسس علمية برنامج للتنمية الاجتماعية والسياسية .

تلخيصًا لما قيل، تجدر الإشارة إلى أن آلية تشكيل استراتيجية لتطوير البلدية تحدد مسبقًا نجاح تنفيذها وتخضع للتقييم النوعي من أجل ضبط الإجراءات في الوقت المناسب التي تهدف إلى تحسين كفاءة الإدارة الاستراتيجية للبلدية.

الإدارة الاستراتيجية في البلدية هي عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتنفيذها، والعنصر المحوري فيها هو اختيار استراتيجي يعتمد على مقارنة إمكانات البلدية مع الفرص والتهديدات الخاصة بالبيئة الخارجية التي تعمل فيها يتم تنفيذ هذه الإدارة من خلال الخطط الاستراتيجية والبرامج والتي تُفهم على أنها عملية تحليل البيئة الداخلية والخارجية لتطوير البلدية وتحديد مهمتها وأهدافها التنموية وتطوير استراتيجيات التنفيذ.

سيؤدي استخدام أساليب الإدارة الاستراتيجية من قبل الحكومات المحلية إلى حل جزء كبير من المشاكل الحديثة ورفع المدن إلى مستوى جديد من التنمية، بحيث يضمن تحقيق الأهداف الآتية:

1- التنظيم الذاتي للمجمع الإقتصادي للبلدية من خلال التحسين المستمر لهيكل اقتصادها وفقًا لتطور البيئة الخارجية للمدينة.
2- تهيئة الظروف الموآتية لإنجاب أجيال صحية من الناس تربوا على تقاليد ثقافية متقدمة.
3- الحفاظ على التوازن البيئي وتحسين النظام البيئي للمدينة.
4- الإستخدام الرشيد للهواء الطبيعي والموارد المحلية والأراضي التي تشكل موارد للمدينة.
5- الإدارة المثلى للمدينة على أساس تنسيق مصالح المواطنين والكيانات الإقتصادية وسلطات الدولة والحكم المحلي.
6- تشكيل عقلاني للبنية التحتية الحضرية عالية الجودة.

الاستنتاجات:

إن التنفيذ العملي للنهج الجديدة للإدارة على المستوى المحلي معقد بسبب عدد من الظروف. العديد من البلديات لا تتقن تقنيات التخطيط الاستراتيجي بشكل كامل في خطط وبرامج التنمية الحالية غالبًا ما لا تلبي الأهداف الاحتياجات الحقيقية للسكان المحليين ولا تحتوي خطط وبرامج التنمية المنفصلة على آلية تنفيذ متطورة مما يؤدي إلى تناقضات في نظام الأهداف وعدم كفاية الموارد اللازمة لإدارة التنمية البلدية في سياق الزيادة الكبيرة في عدد البلديات وتخفيض الضرائب والرسوم المحلية وانخفاض جانب الإيرادات في الميزانيات المحلية تصبح مشكلة الاستخدام الفعال لإمكانات التنمية الخاصة بالفرد مهمة بشكل خاص في هذا الصدد تحتاج الحكومات المحلية إلى أدوات للرقابة الذاتية على فعالية الأنشطة الإدارية التي تضمن التطوير النوعي للبلدية الحديثة.

التوصيات :

لقد حاول البحث استكشاف وتوضيح أهم جهود وسياسات التخطيط العمراني التي بذلتها وتبذلها الدول للوصول بتنمية الأقاليم والمدن والقرى إلى تنمية مستديمة والتخلص من المشاكل التي تعيق مسيرة التنمية، وشملت تلك الجهود العديد من الفعاليات واستكمالاً لتلك الجهود اقترح البحث إطاراً عاماً من السياسات الحضرية المكملة التي يعتقد الباحث أنها ستساهم في زيادة فعالية سياسات التخطيط العمراني لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، شمل الإطار المقترح ستة مجالات وهي: سياسات التنسيق الشامل، وسياسات توفير معلومات التنمية الشاملة، وسياسات توفير الكفاءات التخطيطية

المتخصصة، وسياسات التثقيف والتوعية، سياسات تفعيل التنفيذ والمتابعة للتخطيط، وأخير سياسات زيادة المشاركة الشعبية. وبإيجاز فأن العمل وفق منهجية تخطيطية حديثة تتحق بالوسائل التي تم سردها خلال البحث ومن ثم لا بأس بمراعاة النقطتين للإستزادة وهما:

1- بالنسبة لسياسات التخطيط العمراني فإن الباحث يرى أهمية العمل على وضع الآليات التنفيذية المناسبة وفق إطار زمني محدد على المستوى الإقليمي والمحلي لتنفيذ الاستراتيجية العمرانية الوطنية ووضع معايير جديدة لتقييم نتائج الخطط الهيكلية والعامة والتفصيلية على المستوى الإقليمي والمحلي ومن ثم تدعيم وتقوية السياسات الناجحة وتعديل وتصحيح بعض السياسات الأقل حظاً للدول التي تبحث عن نجاح خططتها الرامية للنهوض بالمناطق الحضرية (المدن).

2- توفير الكفاءات المتخصصة في التخطيط العمراني: فيجب التأكيد على أهمية الاستمرار في تخريج المتخصصين بمجال التخطيط العمراني والتخصصات الأخرى المكملة له بالأعداد الكافية والنوعيات المناسبة التي تؤهلهم للقيام بعملية التخطيط الشامل في الجهات الحكومية والخاصة والتأكيد على تدريبهم وتأهيلهم المستمر بمستجدات التخصص وتمكينهم من ممارسة التخطيط العمراني.

المصادر

[1] داليا عبد الجبار شنيشل. خصائص سكان قضاء الميمونة للمدة 1997م-2007م وتوقعاته لعام 2017م . *Journal of Education College Wasit University*, 2015, 1.20: 505-542.

[2] الهذلول، صالح علي، تطور التخطيط العمراني ودوره في تحقيق أهداف التنمية، الندوة الأولى لتطوير البرامج الأكاديمية في تخطيط المدن وممارسة المهنة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن٢٠١3.

[3] المرواني، عبدالله علي، التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة 2015.

[4] WITHERSPOON, Robert, et al. Mixed-use developments: new ways of land use. *(No Title)*, 1976.

[5] UN-HABITAT. *Financing urban shelter: global report on human settlements 2005*. Routledge, 2013.

[6] KOCKELMAN, Kara. Transportation and Land Use Solutions for Low Carbon Cities. In: *Joint US–China Workshop on Pathways Toward Low Carbon Cities*. 2010. p. 13-14.

[7] STEPHENSON, Stephen Kurt, et al. The Influence of Residential Development Patterns on Local Government Costs and Revenues. 2001.: http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/14833/1/rr010051.pdf

[8] CHOURABI, Hafedh, et al. Understanding smart cities: An integrative framework. In: *2012 45th Hawaii international conference on system sciences*. IEEE, 2012. p. 2289-2297.